

التسوية المالية لتوريد وتصدير السلع.
Règlement financier des importations et des
exportations de marchandises

منشور البنك المركزي إلى الوسطاء المقبولين عدد 02 لسنة 2020 مؤرخ في
04 فيفري 2020

CIRCULAIRE AUX INTERMEDIAIRES AGREES N°94-14
DU 14 SEPTEMBRE 1994

مراقبة التجارة الخارجية والصرف

إن محافظ البنك المركزي التونسي،

بعد الاطلاع على مجلة الصرف والتجارة الخارجية الصادرة بمقتضى القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 والمتعلق بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية كما تم تنقيحها بالنصوص اللاحقة وخاصة المرسوم عدد 98 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011،

وعلى القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 والمتعلق بالتجارة الخارجية مثلما تم تنقيحه بالقانون عدد 9 لسنة 1999 المؤرخ في 13 فيفري 1999،

وعلى القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 المتعلق بضبط النظام الاساسي للبنك المركزي التونسي،

وعلى الأمر عدد 608 لسنة 1977 المؤرخ في 27 جويلية 1977 والمتعلق بضبط شروط تطبيق مجلة الصرف والتجارة الخارجية المشار إليها أعلاه كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة الأمر الحكومي عدد 393 لسنة 2017 المؤرخ في 28 مارس 2017،

وعلى الأمر عدد 1743 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت 1994 والمتعلق بضبط طرق القيام بعمليات التجارة الخارجية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة الأمر عدد 3487 لسنة 2014 المؤرخ في 18 سبتمبر 2014،

وعلى المنشور إلى الوسطاء المقبولين عدد 7 لسنة 1991 المؤرخ في 24 أبريل 1991 والمتعلق بتسوية ومتابعة ملفات تعيين مقر إيداع عمليات التجارة الخارجية،

وعلى المنشور إلى الوسطاء المقبولين عدد 14 لسنة 1994 المؤرخ في 14 سبتمبر 1994 والمتعلق بالتسوية المالية لتوريد وتصدير السلع كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة وخاصة المنشور عدد 24 لسنة 2006 المؤرخ في 18 ديسمبر 2006،

وعلى المنشور إلى الوسطاء المقبولين عدد 8 لسنة 2002 المؤرخ في 21 جوان 2002 والمتعلق باعتماد النظام الآلي المندمج لمعالجة إجراءات التجارة الخارجية كما تم تنقيحها بالمنشور عدد 11 لسنة 2014 المؤرخ في 16 أكتوبر 2014،

وعلى المنشور إلى الوسيط المقبولين عدد 4 لسنة 2010 المؤرخ في 16 فيفري 2010 والمتعلق بالحسم الديواني عبر النظام الآلي المندمج لمعالجة إجراءات التجارة الخارجية،

وعلى رأي لجنة مراقبة المطابقة عدد 02 لسنة 2020 المؤرخ في 27 جانفي 2020،

قرر ما يلي:

الفصل الأول- تلغى أحكام الفصول 6 و7 و10 والفقرة الأولى من الفصل 11 والفصول 12 و 13 من المنشور عدد 14 لسنة 1994 المؤرخ في 14 سبتمبر 1994 والمتعلق بالتسوية المالية لتوريد وتصدير السلع وتعوض كما يلي:

الفصل 6 (جديد) - مع مراعاة أحكام الفصول 7 و 8 مكرر، يجب أن تتم التسوية المالية للواردات بعد الدخول الفعلي للسلع إلى البلاد التونسية كما يثبت الحسم الديواني الموجه إلى الوسيط المقبول المعين لديه مقر الإيداع طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل.

يتولى الوسيط المقبول المعين لديه مقر الإيداع إنجاز التحويلات في حدود مبالغ الحسم الديواني والفواتير النهائية المؤشر عليها من قبل الديوانة.

الفصل 7 (جديد)- يمكن للوسيط المقبول المعين لديه مقر الإيداع إنجاز الدفَع بصفة مسبقة أو دفع التسبقات الذي يشترطه المزود بمقتضى العقد التجاري، شريطة أن يتم إصدار ضمان في إرجاع المبلغ موضوع الدفع من قبل بنك المزود غير المقيم لفائدة المورد المقيم.

غير أنّ إصدار الضمان المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل لا يشترط بالنسبة لدفع تسبقات بعنوان توريد منتجات بغرض استعمالها من قبل المورد المقيم مباشرة في دورة إنتاج السلع والخدمات بمؤسسته أو منتجات لازمة لتنفيذ صفقة عمومية وذلك في حدود الكميات المنصوص عليها في تلك الصفقة. ولا يمكن أن يتجاوز مبلغ التسبقة خمسين بالمائة (50%) من قيمة عملية التوريد موضوع الدفع، إلا عندما تكون قيمة المنتجات الموردة لا تزيد عن عشرين ألف دينار (20.000 دينار). ويتم دفع التسبقة على ضوء العقد التجاري أو نسخة من عقد الصفقة".

"الفصل 10 (جديد)- يمكن أن تستخلص أثمان المبيعات بأي وسيلة دفع عندما تنصّ العقود المتعلقة بها على آجال دفع تصل إلى 60 يوماً ابتداء من تاريخ شحن السلع"

الفصل 11 الفقرة الأولى (جديدة)- يتم إنجاز المبيعات التي تنصّ العقود المتعلقة بها على آجال دفع تتراوح بين 61 يوماً و360 يوماً ابتداء من تاريخ شحن السلع، بحرية كلما استوفت أحد الشروط التالية:

- أن تكون موضوع ضمان في الدفع صادر عن بنك غير مقيم،
- أن تقترن بفتح اعتماد مستندي غير قابل للرجوع فيه أو بخطاب اعتماد ضامن، لفائدة المصدر المقيم،
- أن تنصّ على الدفع بواسطة كميالة صادرة باسم الوسيط المقبول أو مظهرة لفائدته وموثوقة بكفالة من قبل بنك غير مقيم،
- أن تتمّ تغطيتها بواسطة عقد تأمين قرض التصدير.

"الفصل 12 (جديد)- تخضع للترخيص المسبق للبنك المركزي التونسي المبيعات التي تنصّ العقود المتعلقة بها على آجال دفع تتراوح بين 61 يوماً و360 يوماً ابتداء من تاريخ شحن السلع والتي لا

تستجيب لأحد الشروط المشار إليها بالفصل 11 فقرة أولى (جديدة) من هذا المنشور، وكذلك الشأن بالنسبة للمبيعات التي تنص على آجال دفع تفوق 360 يوما.

الفصل 13 (جديد)- يتعين على المصدر، بالنسبة للمبيعات المستخلصة بواسطة اعتماد مستندي أو تسليم مستندي مقابل الدفع أو القبول، أن يسلم الى الوسيط المقبول المعين لديه مقر الإيداع الوثائق المرتبطة بالسلع (فاتورة نهائية، وثيقة النقل،...) حال تكفل الناقل بالسلع.

ويحجر تسليم هذه الوثائق مباشرة إلى الحريف.

الفصل 2 - يضاف إلى المنشور عدد 14 لسنة 1994 المؤرخ في 14 سبتمبر 1994 والمتعلق بالتسوية المالية لتوريد وتصدير السلع الفصل 8 مكرر والفصل 8 ثالثا كما يلي:

الفصل 8 مكرر- يمكن للوسيط المقبول المعين لديه مقر الإيداع أن يتولى دفع ثمن واردات السلع بصفة مسبقة شريطة:

- أن تكون المنتجات موردة بغرض استعمالها من قبل المورد المقيم مباشرة في دورة إنتاج السلع والخدمات بمؤسسته،
- أن لا يتجاوز قيمة السلع موضوع عملية التوريد، كما تم تحديدها بالعقد التجاري، عشرين ألف دينار (20.000 دينار)،
- أن يكون الدفع بصفة مسبقة مشروطا من قبل المزود بمقتضى العقد التجاري.

وتحجر تجزئة عملية توريد تفوق قيمتها الجمالية السقف المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل بغرض الدفع بصفة مسبقة. وعندما تتوفر لدى الوسيط المقبول أسباب مقبولة تبعث على الاعتقاد بأن المبلغ المطلوب دفعه بصفة مسبقة يمكن أن ينتج عن تجزئة مبلغ يتجاوز السقف المشار إليه أعلاه، يتعين عليه تعليق تنفيذ الدفع وإعلام البنك المركزي التونسي بذلك فورا.

الفصل 8 ثالثا- يجب على الوسيط المقبول المعين لديه مقر الإيداع والذي تولى إنجاز دفعات طبقا لأحكام الفصلين 7 (جديد) و8 مكرر من هذا المنشور، أن يتأكد من الدخول الفعلي الى البلاد التونسية للسلع الموردة، وذلك بناء على المعطيات المتعلقة بالحسم الديواني التي توجه إليه طبقا للإجراءات الجاري بها العمل.

في صورة عدم إنجاز عملية التوريد في الأجل التعاقدية أو عندما يتبين بعد الحسم الديواني أن المبلغ المحول يتجاوز المبلغ المبين بالحسم الديواني، يجب على المورد أن يعيد فورا إلى البلاد التونسية المبالغ المحولة دون أن تكون مستحقة.

الفصل 3: يدخل هذا المنشور حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره.

المحافظ

مروان العباسي

CIRCULAIRE AUX INTERMEDIAIRES AGREES N°94-14 DU 14 SEPTEMBRE 1994¹

OBJET : Règlement financier des importations et des exportations de marchandises.

La présente circulaire a pour objet de fixer les conditions et modalités de règlement financier des importations et des exportations de marchandises.

CHAPITRE PREMIER DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article 1^{er} alinéa premier (nouveau)¹ : Le règlement financier des importations et des exportations s'opère par le biais des Intermédiaires Agréés domiciliataires des titres de commerce extérieur et/ou des factures définitives à l'exportation et/ou des factures commerciales, établis conformément au décret n°94-1743 fixant les modalités de réalisation des opérations de commerce extérieur et le décret n°97-2470 du 22 décembre 1997 portant institution de la liasse unique à l'importation et à l'exportation de marchandises et du système intégré de traitement automatisé des formalités de commerce extérieur.

Il est effectué conformément aux stipulations du contrat commercial et selon les conditions définies par la présente circulaire.

Article 2 : premier alinéa (nouveau)¹ : La domiciliation des titres de commerce extérieur, des factures définitives à l'exportation, des factures commerciales et, pour les importations visées à l'article 9 de la présente circulaire, des contrats commerciaux, dont le règlement ne répond pas aux conditions fixées par la présente circulaire, est soumise à autorisation de la Banque Centrale de Tunisie.

2^{ème} alinéa (nouveau)¹ : Cette autorisation peut être accordée soit pour des opérations ponctuelles par un visa du titre de commerce extérieur ou de la facture définitive à l'exportation ou de la facture commerciale, soit pour un ensemble d'opérations effectuées par un même opérateur au cours d'une période déterminée. Les titres de commerce extérieur ou les factures définitives à l'exportation ou les factures commerciales devant, dans ce dernier cas, comporter de façon apparente les références de cette autorisation.

La demande d'autorisation doit être faite par l'Intermédiaire Agréé qui, à cet effet, transmet à la Banque Centrale de Tunisie les dossiers de commerce extérieur dès leur réception du Ministère chargé du commerce lorsqu'il s'agit d'opérations soumises à autorisation d'importation ou d'exportation, et dès leur

dépôt par l'opérateur lorsqu'il s'agit de produits bénéficiant du régime de la liberté à l'importation et à l'exportation.

Après décision, la Banque Centrale de Tunisie retourne les dossiers à l'Intermédiaire Agréé qui procède à leur instruction conformément à la procédure fixée par le décret n°94-1743 susvisé.

Article 3 : Avant domiciliation, l'Intermédiaire Agréé doit procéder à toutes les vérifications nécessaires pour la bonne application de la législation et de la réglementation en vigueur.

En ce qui concerne les importations, il est tenu de s'assurer, entre autres, de la conformité de l'opération aux dispositions du décret n°81-1596 du 24 novembre 1981 fixant les conditions d'assurance des risques de transport des marchandises en provenance de l'étranger.

Article 4 : Le règlement des opérations de commerce extérieur domiciliées peut être effectué dans une monnaie autre que celle prévue par le contrat commercial.

Il est rappelé que le changement de la monnaie de règlement doit être autorisé dans les conditions prévues par l'article 10 du décret n°94-1743 susvisé, lorsqu'il entraîne, pour les produits soumis à autorisation d'importation ou d'exportation, une réduction des prix à l'exportation ou une augmentation supérieure à 10 % du prix unitaire ou de la valeur déclarée à l'importation.

CHAPITRE 2 RÈGLEMENT FINANCIER DES IMPORTATIONS

Article 5 premier alinéa (nouveau)¹ : La domiciliation des autorisations d'importation ou des factures commerciales ou pour les importations visées à l'article 9 de la présente circulaire, des contrats commerciaux, est soumise à l'autorisation préalable de la Banque Centrale de Tunisie lorsque l'importation est payable dans le cadre d'un emprunt en devises auprès de non-résidents dont le montant viendrait en dépassement des plafonds fixés par la circulaire aux Intermédiaires Agréés n°93-16 du 7 octobre 1993 relative aux emprunts extérieurs, telle que modifiée par les textes subséquents. »

La demande d'autorisation incombe :

- à l'Intermédiaire Agréé, lorsque le montant de l'importation constituerait et/ou engendrerait un dépassement des plafonds susvisés des emprunts de l'opérateur dont il est domiciliataire,

¹ Modifié par circulaire aux I.A. n° 2006-16 du 13/11/2006

¹ Modifié par circulaire aux I.A. n° 2006-16 du 13/11/2006

- à l'importateur, dans le cas où le montant de l'importation engendrerait un dépassement desdits plafonds pour l'ensemble de ses emprunts en devises ou en dinars convertibles domiciliés auprès de plusieurs Intermédiaires Agréés.

Article 6 (nouveau)² : l'intermédiaire Agréé domiciliataire est habilité à procéder au règlement d'acomptes sous réserve de l'émission, en faveur de l'importateur, d'une garantie de restitution d'acomptes à première demande par la banque du fournisseur non résident.

L'émission de la garantie prévue à l'alinéa premier de cet article, n'est pas exigée pour le règlement d'acomptes relatifs à l'importation de produits liés à la production.

Article 7 : Sous réserve des dispositions des articles 8 et 9 ci-dessous, le règlement des importations doit être effectué après l'entrée effective des marchandises justifiée par l'imputation douanière.

L'Intermédiaire Agréé domiciliataire procède aux transferts dans la limite des imputations douanières et du montant des factures définitives visées par la douane.

Article 8 : Le règlement avant réception des marchandises est autorisé sous réserve de la justification de l'expédition directe et exclusive des marchandises à destination de la Tunisie par :

- Une lettre de voiture si le transport est effectué par la voie ferroviaire ou la voie routière,

- Un connaissance direct de mise à bord sur un navire nommément désigné si le transport est effectué par la voie maritime,

- Une lettre de transport aérien si le transport est effectué par la voie aérienne,

- Un document de transport multimodal tel que défini par les règles et usances internationales, pour le transport combiné,

- Un récépissé postal ou un certificat d'expédition par poste, si le transport est effectué par voie postale.

Un récépissé de prise en charge par le transporteur ou par le transitaire ainsi qu'un connaissance de réception au quai d'embarquement ne peuvent être acceptés par l'Intermédiaire Agréé domiciliataire comme document justificatif de l'expédition des marchandises.

L'Intermédiaire Agréé domiciliataire procède aux transferts à concurrence de la valeur des marchandises telle qu'elle apparaît sur les documents d'expédition. En tout état de cause ces transferts ne doivent pas excéder la valeur des marchandises telle que fixée sur le titre du commerce extérieur y afférent.

Après l'imputation douanière et dans un délai maximum d'un mois, l'importateur doit présenter à l'Intermédiaire Agréé domiciliataire le titre de commerce extérieur imputé par la douane et la facture définitive visée.

S'il s'avère que le montant transféré excède celui définitivement dû au fournisseur étranger, l'importateur est tenu de procéder au rapatriement du montant indûment transféré.

Article 9 : Le règlement financier des emballages importés vides pour être réexportés pleins et des marchandises importées en Tunisie en vue de leur réexportation après perfectionnement actif, peut être effectué sous couvert du contrat commercial dûment domicilié accompagné d'une facture proforma selon les conditions ci-après :

- Si le règlement intervient après réception de la marchandise l'importateur doit remettre à l'Intermédiaire Agréé domiciliataire une copie de la facture définitive visée par la douane,

- Si le règlement intervient avant réception de la marchandise, l'importateur doit remettre à l'Intermédiaire Agréé domiciliataire, au plus tard un mois après la date du règlement, une copie de la facture définitive visée par la douane.

CHAPITRE 3 RÈGLEMENT DES EXPORTATIONS

A) CONDITIONS DE REALISATION DES VENTES

Article 10 : Les ventes au comptant peuvent être réglées par n'importe quel mode de règlement.

Par vente au comptant il faut entendre les ventes qui sont réglées au plus tard 30 jours après la date d'expédition.

Article 11 : (nouveau)² : Les ventes à crédit prévoyant des délais de règlement allant jusqu'à 360 jours à compter de la date d'expédition de la marchandise, sont effectuées librement lorsqu'elles répondent à l'une des conditions suivantes :

a) - Elles sont assorties d'une garantie de paiement émise par une banque non-résidente ;

² Modifié par circulaire aux I.A. n° 2006-24 du 18/12/2006

² Modifié par circulaire aux I.A. n° 2006-24 du 18/12/2006

- Elles prévoient l'ouverture au profit de l'exportateur d'un accreditif irrévocable ou d'une lettre de crédit stand by ;

c) - Elles prévoient le paiement par une traite émise au nom de l'Intermédiaire Agré domiciliaire ou endossée à son profit et avalisée par une banque non-résidente. Sont toutefois dispensées de la condition de l'aval les ventes effectuées par les Administrations, les établissements publics, les entreprises à participation publique et les sociétés commerciales ayant un capital de CENT CINQUANTE MILLE DINARS (150.000 Dinars) au minimum ;

d) - Elles sont couvertes par une police d'assurance - COTUNACE.

2^{ème} paragraphe (nouveau)² : Toute prorogation dans la limite autorisée des 360 jours du délai de règlement prévu par le contrat commercial et tout changement du mode de règlement par un autre mode prévu par le présent article, doivent être portés à la connaissance de l'Intermédiaire Agré domiciliaire au plus tard le dernier jour de l'échéance initiale. L'Intermédiaire Agré domiciliaire en informera la Banque Centrale de Tunisie le 20 du mois suivant.

Article 12 (nouveau)² : Les ventes à crédit qui ne répondent pas à l'une des conditions précisées à l'article 11 ci-dessus et les ventes prévoyant des délais de règlement supérieurs à 360 jours, sont soumises à l'autorisation préalable de la Banque Centrale de Tunisie quel que soit le régime du produit ».

Article 13 : Pour les ventes au comptant ou à crédit réglées soit par voie de crédit documentaire soit par remise de documents contre paiement ou acceptation, l'exportateur doit remettre à l'Intermédiaire Agré domiciliaire, dès prise en charge de la marchandise par le transporteur, les documents représentatifs de la marchandise (facture définitive, document de transport...).

Toute remise directe de ces documents au client ou au transporteur est, par conséquent, interdite.

Article 14 : Le règlement partiel ou total des exportations peut être effectué en billets de banque étrangers au vu d'une copie de la déclaration d'importation de devises accompagnée de l'original. Après apposition de son visa et mention du montant réglé en devises sur les deux documents, l'Intermédiaire Agré domiciliaire restitue l'original à son titulaire.

Le règlement en dinars provenant de la cession de devises est autorisé au vu d'une copie de la déclaration d'importation de devises délivrée par la douane et d'une copie du bordereau d'échange, accompagnées des originaux. Après apposition de son visa et mention du montant réglé en dinars sur les quatre documents, l'Intermédiaire Agré restitue les originaux à leur titulaire.

B) RAPATRIEMENT DU PRODUIT DES EXPORTATIONS

1°) Règle générale :

Article 15 : Les titres et factures d'exportation doivent être établis pour la valeur intégrale de la marchandise avec indication des acomptes éventuellement perçus, du prix des matières premières importées le cas échéant sans paiement et du montant en devises à rapatrier.

Article 16 : Les exportateurs sont tenus de rapatrier les sommes provenant de l'exportation de marchandises à l'étranger dans un délai maximum de 10 jours à compter de la date d'exigibilité du paiement.

Il est rappelé qu'est prohibé le versement au crédit de comptes en devises ouverts ou à ouvrir directement à l'étranger au nom des exportateurs, des sommes provenant de l'exportation des marchandises.

2°) Règles particulières pour les ventes en consignation:

Ventes à prix imposé :

Article 17 : L'exportateur est tenu de rapatrier le produit de l'exportation au fur et à mesure des ventes et au maximum dans un délai de 180 jours à compter du jour de l'expédition ou à réimporter la marchandise dans le même délai.

Ventes au mieux :

Article 18 : L'exportateur est tenu d'indiquer sur la facture définitive un montant minimum et de rapatrier dans un délai de 30 jours à partir de l'expédition le produit effectif de la vente tel qu'indiqué sur les comptes de vente qui doivent être remis par l'exportateur à l'Intermédiaire Agré domiciliaire dans un délai de 3 semaines à compter de la date de la réception de la marchandise à l'étranger par le commissionnaire ou par le dépositaire.

Article 19 : La présente circulaire entre en vigueur dès sa notification.

Toutes dispositions antérieures contraires ou faisant double emploi avec la présente circulaire sont abrogées.

² Modifié par circulaire aux I.A. n° 2006-24 du 18/12/2006